A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

H/LD/WG/12/8
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 أكتوبر 2023

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

الدورة الثانية عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 ديسمبر 2023

تقرير عن المشاورات التي أجريت بشأن إمكانية إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

معلومات أساسية

1. تناقش الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليه فيما يلي باسم "الفريق العامل")، خلال دورته الحادية عشرة التي عقدت في جنيف من 12 إلى 14 ديسمبر 2022، حول الوثيقة H/LD/WG/11/4 المعنونة "دراسة حول توافر تكنولوجيات الترجمة وإمكانية استخدامها". وطلب الفريق العامل أن يتشاور المكتب الدولي مع الأطراف المتعاقدة في اتفاق لاهاي المهتمة، ودول أخرى أعضاء في الويبو، ومنظمات المستخدمين ومن ثم يقدم تقريرا عن نتائج تلك المشاورات إلى الفريق العامل في دورته المقبلة[1].

2. وتضم هذه الوثيقة تقريرا عن المشاورات التي أجراها المكتب الدولي وفقا للطلب المذكور أعلاه. وهو يتضمن موجزا للمسائل التي نوقشت، بما في ذلك الاقتراحات التي طرحت أثناء المشاورات.

[1] انظر الوثيقة H/LD/WG/11/5 "ملخص الرئيس"، الفقرة 16.

المشاورات التي اضطلع بها المكتب الدولي

3. عقد المكتب الدولي في فبراير 2023 اجتماعا مع منسقي المجموعات الإقليمية نوقش خلاله نسق المشاورات التقنية المطلوبة. واتفق على أن يتولى المكتب الدولي ما يلي:

"1" دعوة الدول الأعضاء إلى الإعراب، من خلال منسقي المجموعات الإقليمية، عن اهتمام خاص بإجراء مشاورات تقنية ثنائية مع المكتب الدولي؛

"2" والاتصال بالدول الأعضاء التي أعربت عن الاهتمام الخاص المذكور لتحديد الطريقة التي ترغب في إجراء المشاورات بها (أي شخصيا أو عبر الإنترنت أو مزيج بينهما)، والموضوعات ذات الاهتمام الخاص، وإذا ما كانت هذه المشاورات ستشمل منظمات المستخدمين الوطنية؛

"3" وإجراء مشاورات مع مسؤولين من الدول الأعضاء المذكورة أعلاه، وبالطلب مع منظمات المستخدمين الوطنية؛

"4" وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ذات الاهتمام العام (أي تلك التي لم تعرب عن اهتمام خاص) وكذلك للدول الأعضاء الأخرى في الويبو؛

"5" وإجراء مشاورات مع المنظمات الدولية غير الحكومية التي شاركت في الدورات الأخيرة للفريق العامل.

4. وقد أطلق المكتب الدولي في فبراير 2023 دعوة إلى الدول الأعضاء للإعراب، من خلال منسقي المجموعات الإقليمية، عن اهتمام خاص بإجراء مشاورات تقنية ثنائية. وأعربت الأطراف المتعاقدة التالية عن هذا الاهتمام: الاتحاد الروسي وألمانيا وسويسرا والصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وبالتالي، تواصل المكتب الدولي بدءا من مارس 2023 مع تلك الأطراف المتعاقدة لتحديد تفاصيل المشاورات.

5. وفي الفترة بين يونيو وسبتمبر 2023، أجرى المكتب الدولي مشاورات مع مسؤولين من الأطراف المتعاقدة المذكورة أعلاه. كما كانت بعض رابطات المستخدمين الوطنية حاضرة أثناء المشاورات مع الصين وألمانيا واليابان وسويسرا[2].

6. وفي يونيو 2023، دعا المكتب الدولي جميع الدول الأعضاء في الويبو والمنظمات الدولية غير الحكومية التي شاركت في الدورات الأخيرة للفريق العامل إلى التسجيل للمشاركة في جلسة مشاورات عبر الإنترنت، وذلك تلبية للتكاليف الواردة تحت البندين ("4") و("5") من الفقرة 3 أعلاه.

7. وفي 3 يوليو 2023، عقد المكتب الدولي جلسة مشاورات عبر الإنترنت3 للأطراف المتعاقدة ذات الاهتمام العام ودول أعضاء أخرى في الويبو. وقد شارك في تلك الجلسة مسؤولون من الأطراف المتعاقدة التالية: الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وإسبانيا وألمانيا وأوكرانيا والبرازيل وبولندا وتونس وجورجيا وساموا وسان مارينو وسلوفينيا وسنغافورة وسويسرا والصرب والصين وفرنسا وفنلندا وفييت نام وقيرغيزستان وكندا وليتوانيا ومالي ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة وجمهورية مولدوفا وناميبيا والنرويج والنيجر وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (42). وشارك في الجلسة مسؤولون من الدول الأعضاء في الويبو التالية: الجزائر وأستراليا والنمسا والجمهورية التشيكية وفيجي والعراق والكويت وماليزيا والفلبين والبرتغال والإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا وسلوفاكيا والسويد والمملكة العربية السعودية واليمن (16).

8. وفي 5 يوليو 2023، أجرى المكتب الدولي جلسة مشاورات تقنية عبر الإنترنت لمنظمات دولية غير حكومية[4]، حيث شارك في تلك الجلسة مسؤولون من المنظمات التالية: مركز دراسات الملكية الفكرية الدولية، ورابطة العلامات التجارية للجماعات الأوروبية، ومدرسة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية، والرابطة الدولية لحماية الملكية الفكرية، والرابطة الدولية للعلامات التجارية، ورابطة أصحاب العلامات التجارية الأوروبية، ومعهد وكلاء العلامات التجارية المعتمدين (7).

9. وفي 1 سبتمبر 2023، عقد المكتب الدولي اجتماعا حضوريا مع منسقي المجموعات الإقليمية ومندوبين من أطراف متعاقدة ودول أعضاء في الويبو أخرى مهتمة لإطلاعهم على المشاورات التي أجراها[5].

---

[2] عقدت تلك المشاورات بالاشتراك مع أمانة الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المشار إليه فيما يلي باسم "الفريق العامل لمدريد")، وقد رحب الطرف المتعاقد بذلك. وفي هذا الصدد، يرجى الاطلاع على الوثيقة MM/LD/WG/20/8 "ملخص الرئيس"، الفقرة 25.

[3] عقدت جلسة المشاورات هذه بالاشتراك مع أمانة الفريق العامل لمدريد.

[4] عقدت جلسة المشاورات هذه أيضا بالاشتراك مع أمانة الفريق العامل لمدريد.

[5] مرة أخرى، عقد هذا الاجتماع بالاشتراك مع أمانة الفريق العامل لمدريد.

المسائل التي نوقشت خلال المشاورات

10. طرحت مجموعات المستخدمين أو الأطراف المتعاقدة المسائل والاقتراحات التالية خلال المشاورات.

نظام اللغات الحالي

عدم ملاءمة النظام ثلاثي اللغات الحالي

11. أفاد بعض مجموعات المستخدمين أنها تحبذ إدخال لغتها في نظام لاهاي وقالت إن مستخدميها يرغبون في إيداع الطلبات الدولية بلغتهم، بينما يضطر مستخدموها في كثير من الأحيان حاليا إلى استعمال مترجم أو ممثل متحدث بالإنكليزية لإيداع الطلبات الدولية، مما يسبب تكاليف إضافية[6]. وذكروا أن أدوات الترجمة الآلية العصبية المتاحة حاليا لا تتيح مخرجات ذات جودة كافية للاستخدام في إعداد الطلبات الدولية باللغة الإنكليزية. وقد تؤدي تكاليف الترجمة والتشكك في دقتها إلى إحجام المستخدمين، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، عن استخدام نظام لاهاي.

تنقيح نظام اللغات الحالي

12. أفاد عدد من الأطراف المتعاقدة ومجموعات المستخدمين أنها لا تحبذ إدخال لغات إضافية في نظام لاهاي. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح بعض مجموعات المستخدمين النظر في إمكانية تنقيح النظام ثلاثي اللغات الحالي بدلا من إضافة لغات جديدة. فعلى سبيل المثال، أعرب عدد من المستخدمين عن تفضيلهم حصر التعامل في نظام لاهاي على اللغة الإنكليزية. وأضيف أنه سيكون من المفيد أن تصدر جميع مكاتب الأطراف المتعاقدة الإخطارات باللغة الإنكليزية.

اختيار لغات جديدة وإضافتها

فائدة إضافة لغات جديدة

13. ذكر بعض الأطراف المتعاقدة أن من شأن إدخال لغات جديدة أن يعود على المستخدمين بفوائد، حيث تؤدي إتاحة التسجيلات الدولية بلغات الأطراف المتعاقدة المعينة إلى تمكين للسلطات والمحاكم المحلية من الاعتماد على هذه المعلومات الرسمية في الإجراءات الإدارية أو القضائية، ما يضفي على تلك الإجراءات مزيدا من التيقن والوفورات في التكاليف من خلال الاستغناء عن أي ترجمات إضافية.

المعايير

14. ذكر عدد من الأطراف المتعاقدة خلال المشاورات أن الفريق العامل لم يضع بعد معايير لاختيار لغات جديدة محتملة في نظام لاهاي، وأن هذه المعايير ينبغي أن تكفل، على وجه الخصوص، غلبة منافع إدخال لغة جديدة على أي مساوئ محتملة. وبناء على ذلك، اقترح أن يواصل الفريق العامل مداولاته من أجل وضع هذه المعايير والاتفاق عليها.

15. ويجدر التذكير بأن الوثيقتين H/LD/WG/9/5 وH/LD/WG/10/5 طرحتا معايير محتملة لإدخال لغات جديدة في نظام لاهاي.

16. وطلب عدد من مجموعات المستخدمين أن يطبق الفريق العامل اعتبارات منصفة عند مناقشة إدحال لغات جديدة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي اختيار اللغات الجديدة استنادا إلى بيانات موضوعية تتعلق باستخدام النظام، مثل عدد الإيداعات (الفعلية والمحتملة)، بدلا من إدخال لغة لا تستند إلا إلى طلب طرف متعاقد معين. وينبغي في حالة إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي مراعاة معايير تناسب جميع المستخدمين. وعلى منوال مشابه، ذكرت مجموعات المستخدمين هذه أن ثمة معايير أخرى أكثر وجاهة بالنسبة إلى نظام لاهاي من كون اللغة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

17. وأعرب بعض الأطراف المتعاقدة عن استعداد لتأييد إدخال عدد من اللغات الجديدة دون الاقتصار على اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

18. كما أضاف بعض مجموعات المستخدمين الأخرى أنه سيكون من الصعب إذا أدخلت لغات جديدة معارضة إدراج لغات أخرى في المستقبل.

[6] أفاد كل من سئل من المستخدمين أنهم يودعون الطلبات الدولية باللغة الإنكليزية إذا لم تكن لغتهم واحدة من لغات لاهاي الثلاث.

19. وكما طلب أثناء المشاورات، يتضمن المرفق بهذه الوثيقة تحديثا للمعايير التي يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل.

خيارات التنفيذ المختلفة

20. طرح بعض مجموعات المستخدمين اقتراحا بأن ينظر الفريق العامل في بدائل تنفيذ لإدخال لغات جديدة، ولا سيما إدخال لغات إيداع[7].

الإدخال التدريجي للغات جديدة

21. ذكر بعض الأطراف المتعاقدة أنه ينبغي في حالة إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي إضافتها تدريجيا الواحدة تلو الأخرى، بحيث يخضع الأثر للتحليل بعناية قبل إضافة لغة أخرى.

الاعتبارات المالية

زيادة الرسوم

22. أعرب عدد من مجموعات المستخدمين عن مخاوف من إفضاء إدخال لغات جديدة إلى زيادة في تكاليف الترجمة في المكتب الدولي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع رسوم الإيداع، وشددوا على أن أهم عوامل الجذب في نظام لاهاي مقارنة بالمسار المباشر فعاليته من حيث التكلفة، فمن شأن زوال هذه الميزة عنه، بسبب زيادة الرسوم، أن تصرف مستخدميهم عن مسار لاهاي إلى المسار المباشر، وهذا سيؤدي بدوره إلى انخفاض في الإيداعات.

23. وأفاد بعض الأطراف المتعاقدة التي أيدت إضافة لغات جديدة إلى نظام لاهاي أنه سيكون من المعقول زيادة رسوم الإيداع حتى يتمكن المكتب الدولي من تغطية أي تكاليف إضافية، حيث إن المستفيد الحقيقي من إدخال لغات جديدة هو المستخدم.

العجز المالي في اتحاد لاهاي

24. كان العجز المالي الذي يعاني منه اتحاد لاهاي[8] والاستدامة المالية للنظام من الشواغل التي أثارها بعض الأطراف المتعاقدة ومجموعات المستخدمين، حيث أعربوا عن قلقهم من تمخض إدخال لغات جديدة عن زيادة في العجز المالي الحالي[9].

25. وقال بعض الأطراف المتعاقدة بأن من شأن إدخال لغتها أن يؤدي إلى زيادة في الإيداعات الواردة من بلدانها، ما سيكون له أثر إيجابي في دخل اتحاد لاهاي.

26. واقترح بعض مجموعات المستخدمين تحليل أثر إدخال لغات جديدة على عدد الإيداعات. وبشكل أكثر تحديدا، اقترح بعض مجموعات المستخدمين موافاة الفريق العامل بتقييم مفاده أن من شأن إدخال لغات جديدة تحسين العجز في نظام لاهاي بصورة واقعية في المستقبل، على أن يتيح هذا التقييم تقديرا للتوازن بين الإيرادات المتأتية من الزيادة المتوقعة في عدد الطلبات والنفقات التي سيتسبب فيها إدخال لغات جديدة.

27. وبما أن تقدير الأثر الذي قد يحدثه إدخال لغات جديدة في عدد الإيداعات يتطلب إشراك مكاتب الأطراف المتعاقدة المعنية، يمكن للفريق العامل أن يطلب منهم العمل مع المكتب الدولي على إعداد التقييم المذكور في الفقرة 26 أعلاه.

تكاليف يتحملها المستفيدون

28. ذكر بعض مجموعات المستخدمين أنه في حالة التوصية بإدخال لغات جديدة، ينبغي للفريق العامل النظر في خيارات تتحمل بموجبها الأطراف (أي المودعون أو الأطراف المتعاقدة) المستفيدة من استخدام لغات جديدة التكاليف الإضافية.

---

[7] عُرض بالفعل خيار إدخال لغات باعتبارها لغات إيداع في الفصل الثاني من الوثيقة H/LD/WG/9/4 والفصل الثالث من الوثيقة H/LD/WG/10/4.

[8] انظر الوثيقة H/LD/WG/8/4. بلغ العجز السنوي في اتحاد لاهاي 10,343 مليون فرنك سويسري في عام 2022 (انظر الوثيقة WO/PBC/36/6، الملاحظة 21، تقارير القطاعات، الملاحظة 4). ويقدر العجز للثنائية 2025/2024 بمبلغ 22,812 مليون فرنك سويسري (انظر الوثيقة WO/PBC/36/8، المرفق الرابع). ولمعالجة العجز، اعتمدت جمعية اتحاد لاهاي تعديلات على جدول الرسوم في يوليو 2023 (انظر الوثيقة H/A/43/2 "التقرير").

[9] على سبيل المثال، أشارت التقديرات في عام 2021 إلى أن تكاليف الإعداد للغتين الصينية والروسية ستبلغ حوالي 0.421 مليون فرنك سويسري، وأن تكاليف التشغيل السنوية لهما في عام 2023 ستتراوح بين 0.374 و0.422 و0.576 مليون فرنك سويسري تقريبا، حسب خيار التنفيذ. انظر الوثيقة H/LD/WG/10/4، الفصل الخامس والمرفق الثاني.

29. ومن الخيارات المحتملة لتغطية التكاليف الناجمة عن ذلك، على سبيل المثال، فرض رسم إضافي على الطلبات المودعة بإحدى تلك اللغات جديدة أو اقتطاع نسبة مئوية معينة من رسم التعيين في حالة تعيين طرف متعاقد يستخدم مكتبه إحدى اللغات الجديدة أو طلب مساهمات مالية من هذه الأطراف المتعاقدة.

الترجمة

جودة الترجمات واتساقها

30. ذكر الكثير من مجموعات المستخدمين أن جودة الترجمات التي يضطلع بها المكتب الدولي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة إليهم، وأنهم غير مستعدين للتهاون في ذلك.

31. وقد أعرب عدد من مجموعات المستخدمين عن شواغل إزاء احتمال تمخض إدخال لغات جديدة عن تدهور في جودة الترجمات التي يضطلع بها المكتب الدولي واتساقها. وأعيد التأكيد على أن للترجمة الصحيحة لمضمون أي تسجيل دولي، ولا سيما الأوصاف، أهمية بالنسبة إلى نطاق الحماية[10]، حيث إن من شأن أي أخطاء في الترجمة أن يكون لها تأثير فوري بالغ في حقوق صاحب التسجيل. وأعربوا عن التخوف من صعوبة التحقق من دقة الترجمات التي يضطلع بها المكتب الدولي.

32. كما أفاد بعض المستخدمين أنهم واجهوا مشاكل مع أدوات الترجمة الآلية العصبية نتيجة لحياد تلك الأدوات عن الدقة في كثير من الأحيان فيما تقترح من المصطلحات. وذكر بعض المستخدمين أن الصعوبة في الترجمات قائمة بالفعل حتى مع لغات لاهاي الثلاث الحالية نتيجة لاحتمال اختلاف مدلول كلمة ما في بلدان مختلفة (على سبيل المثال، تختلف بعض الكلمات باللغة الإسبانية في المعني بين إسبانيا والمكسيك). ومن شأن إضافة المزيد من اللغات أن يزيد من تعقيد الترجمات وبالتالي عدد الترجمات الخاطئة.

33. ويعتمد المكتب الدولي على ذاكرة ترجمة لترجمة حوالي 35 في المائة من المقاطع النصية آليا للترجمات بين اللغات الحالية لنظام لاهاي[11] وفي أداة WIPO Translate. وقد ساعد ذلك على الحفاظ على جودة الترجمات واتساقها. فعلى سبيل المثال، لم يتجاوز عدد التسجيلات الدولية التي تعلقت بها طلبات تصحيح الترجمة منذ يناير 2020 ثلاثة تسجيلات. ويتكفل المكتب الدولي بتحقيق أعلى مستوى ممكن من جودة الترجمة، بما في ذلك ما سيكون لأي لغات جديدة[12].

34. وفي هذا السياق، طلب بعض مجموعات المستخدمين تكليف مترجم بشري بالتحقق من أي مصطلح يضاف إلى ذاكرة الترجمة بأي لغة[13]. وطُلب كذلك استكمال تدريب أدوات الترجمة الآلية العصبية ذات الصلة قبل إدخال أي لغة جديدة. واقترح بعض مجموعات المستخدمين تحميل الأطراف المتعاقدة التي تطلب إدخال لغاتها في نظام لاهاي مسؤولية إجراء الترجمات اللازمة لذاكرات الترجمة الحالية قبل إدخالها.

ممارسة الترجمة المتباينة

35. نوقشت خلال المشاورات إمكانية استخدام ممارسة ترجمة متباينة من أجل خفض تكاليف الترجمة.

36. وفي الوقت الراهن، تنفذ جميع التسجيلات الدولية باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، ويوفر المكتب الدولي الترجمات اللازمة لذلك. ويجدر التذكير بأن جميع هذه الترجمات تخضع لعملية من خطوتين، أولاهما مطابقة النص المطلوب ترجمته على محتويات ذاكرة الترجمة، والثانية تولي مترجم بشري تدقيق مقترحات الترجمة التي تفرزها أداة WIPO Translate (أداة ترجمة آلية عصبية) تدقيقا لاحقا أو ترجمة النص بنفسه إلى اللغة المستهدفة إذا لم تتح مقترحات للترجمة[14].

37. ويوفر المكتب الدولي ترجمات للتسجيلات الدولية بلغات نظام لاهاي الثلاث كافة، بغض النظر عن الأطراف المتعاقدة المعينة. فعلى سبيل المثال، يترجم أي طلب دولي مودع باللغة الإنكليزية إلى اللغتين الفرنسية والإسبانية، حتى وإن كانت مكاتب الأطراف المتعاقدة المعينة تتواصل باللغة الإنكليزية.

38. وفي إطار ممارسة الترجمة المتباينة، تتاح خيارات متنوعة فيما يتعلق بترجمة التسجيلات الدولية إلى لغات لم يخترها أي طرف متعاقد معين لأغراض التبليغ. ومن بين هذه الخيارات عدم توفير ترجمة لتلك اللغات. وثمة خيار محتمل آخر يتمثل في إتاحة

---

[10] في هذا الصدد، تضمنت نسبة 68 في المائة من الطلبات الدولية وصفا في عام 2022. وحسب أرقام الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، ستبلغ نسبة الطلبات الدولية التي تحتوي على وصف 74 في المائة عام 2023.

[11] انظر الوثيقة H/LD/WG/11/ 4 الفقرة 12.

[12] فيما يتعلق باستخدام ممارسة الترجمة غير المباشرة وأثرها في الجودة، انظر الوثيقة H/LD/WG/8/5، الفقرات من 24 إلى 29.

[13] هذه هي الممارسة المتبعة حاليا في المكتب الدولي. انظر الوثيقة H/LD/WG/11/ 4 الفقرة 5.

[14] انظر الوثيقة H/LD/WG/11/ 4 الفقرات 3 و11 و12.

مخرجات الترجمة الآلية التي تنتجها أداة WIPO Translate دون إخضاع تلك المخرجات لأي تدقيق لاحق أو ترجمة بشرية أو مراقبة للجودة.

39. ومن الخيارات المحتملة أيضا المداومة على إتاحة ترجمة باللغة الإنكليزية بعد إخضاعها للتدقيق اللاحق ومراقبة الجودة. وقد طرح هذا الخيار مستخدمون أعربوا عن تفضيل قوي لوجود ترجمة رسمية باللغة الإنكليزية لأي تسجيل دولي دوما، ليس فقط من منظور أصحاب التسجيلات ولكن أيضا من منظور الأطراف الثالثة[15].

40. وتتمثل ميزة استخدام ممارسة ترجمة متباينة في خفض تكاليف الترجمة السنوية. ومن غير المرجح أن تؤثر هذه الممارسة سلبا في الأطراف الثالثة التي تعتمد على المعلومات المتاحة في نشرة التصاميم الدولية وقاعدة البيانات العالمية للتصاميم.

41. وذكر بعض المستخدمين خلال المناقشات أنه ينبغي تمييز أي ترجمة ناتجة عن استخدام أدوات الترجمة الآلية العصبية فقط (دون أن تخضع للتدقيق اللاحق) إذا أتيحت في قواعد بيانات الويبو، ليكون ذلك معروفا.

42. وللفريق العامل النظر في الخيارات المذكورة أعلاه. ولن تقتصر فوائد ممارسة الترجمة المتباينة على خفض تكاليف الترجمة في حالة إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي، بل يمكن أيضا النظر في اتخاذها وسيلة مباشرة لخفض تكاليف الترجمة الحالية.

تصحيح أخطاء الترجمة

43. ذكر بعض مجموعات المستخدمين أن أصحاب التسجيلات سيطالبون في حالة إدخال لغات جديدة بإتاحة إمكانية لتصحيح أخطاء الترجمة. وتغطي القاعدة 22(1) من اللائحة التنفيذية المشتركة في إطار وثيقة 1999 ووثيقة 1960 لاتفاق لاهاي (المشار إليها فيما يلي باسم "اللائحة المشتركة") تصحيح الأخطاء المتعلقة بالتسجيلات الدولية، بما في ذلك تصحيح أخطاء الترجمة، حيث يجوز لأصحاب التسجيلات طلب تصحيح أخطاء الترجمة التي يقع فيها المكتب الدولي، كما يتاح للمكتب الدولي تصحيح هذه الأخطاء تلقائيا. ولا يوجد حد زمني لطلب تصحيح الأخطاء.

44. ورهنا بالقرار بشأن إدخال لغات جديدة وطرائقه، يمكن إلحاق أي تبليغ صادر من مكتب بإحدى اللغات الجديدة بترجمته الإنكليزية على سبيل المثال. غير أن تصحيح الأخطاء النصية الواردة في تبليغات المكاتب لا يدخل ضمن نطاق القاعدة 22 من اللائحة المشتركة، لأن المكتب الدولي لا يدون في السجل الدولي أي مواد نصية من هذا القبيل واردة فيها.

تأخير المعالجة

45. أعرب عدد من مجموعات المستخدمين عن تخوف من إفضاء إدخال لغات جديدة إلى تأخير في المعالجة لدى المكتب الدولي، ولا سيما إذا أدخلت لغات جديدة في إطار ممارسة ترجمة غير مباشرة.

46. وكان المكتب الدولي قد اقترح، من أجل خفض تكاليف الترجمة إذا أدخلت لغات جديدة في نظام لاهاي، تطبيق ممارسة ترجمة غير مباشرة باتخاذ اللغة الإنكليزية لغة وسيطة[16]، بحيث يترجم أي طلب دولي لا يودع باللغة الإنكليزية إليها، ثم منها إلى جميع لغات نظام لاهاي الأخرى. وحسب تقديرات المكتب الدولي، سيؤدي تطبيق ممارسة ترجمة غير مباشرة إلى تأخير المعالجة أسبوعا إضافيا.

47. ولا يتوقع تأثير التأخير الإضافي الناجم عن استحداث ممارسة للترجمة غير المباشرة تأثيرا سلبيا في صاحب التسجيل أو الأطراف المتعاقدة، حيث إن التصميم يظل متمتعا بالحماية اعتبارا من تاريخ التسجيل الدولي، ويستمر احتساب فترة الرفض اعتبارا من تاريخ نشر التسجيل الدولي.

48. وقد يكون للتأخير الناتج عن إدخال ممارسة للترجمة غير المباشرة تأثير في التسجيلات الدولية التي طلب المودع نشرها فورا (القاعدة 17(1)("1") من اللائحة المشتركة)[17]، علما بأن المتبع حاليا لدى المكتب الدولي هو نشر هذه التسجيلات الدولية في غضون أسبوعين تقريبا من إيداع الطلب الدولي، ما لم توجد مخالفات. وقد تؤدي ممارسة الترجمة غير المباشرة إلى تأخير نشر التسجيلات الدولية في هذه الحالات. ومع ذلك، سيجتهد المكتب الدولي في اتخاذ التدابير الممكنة للحد من الأثر قدر الإمكان، ومن ذلك على سبيل المثال إعطاء الأولوية لترجمة هذه التسجيلات الدولية.

---

[15] في هذا السياق، يجدر التذكير أنه في حالة إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي، سيعتمد المكتب الدولي على ممارسة ترجمة غير مباشرة، بحيث تتخذ اللغة الإنكليزية لغة وسيطة لأي ترجمة من لغة إلى أخرى (انظر الوثيقة H/LD/WG/8/5، الفقرات من 24 إلى 27). وإذا ما اعتمدت هذه الممارسة، فستكون الترجمة الإنكليزية لأي مادة نصية متاحة دائما في ملف المكتب الدولي.

[16] انظر الوثيقة H/LD/WG/8/ 5 الفقرات من 24 إلى 29.

[17] وفقا للاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2023، وهو متاح في:
https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo-pub-930-2023-en-hague-yearly-review-2023.pdf، طلب 64 في المائة من المودعين النشر الفوري للتسجيلات الدولية في عام 2022.

49. وقد كانت هناك مخاوف من تسبب إدخال لغات جديدة في تأثير سلبي في الوقت المتاح لأصحاب التسجيلات للرد على إخطارات الرفض. وفي الوقت الراهن، لا يترجم المكتب الدولي تبليغات المكاتب، مثل إخطارات الرفض، بل ترسل هذه ببساطة إلى صاحب التسجيل الدولي المعني. ولذلك، لا يتوقع أي تأخير إضافي حتى لو صيغت تبليغات المكاتب بأي من اللغات الجديدة. بيد أنه اقترح أثناء المشاورات أن يوفر المكتب الدولي ترجمة آلية للتبليغات من هذا القبيل لطمأنة المستخدمين المتخوفين من تعذر فهمهم لها إذا صدرت بإحدى اللغات الجديدة[18].

50. واقترح بعض مجموعات المستخدمين تعديل مهل الاستجابة لإجراءات المكاتب في حالة إدخال لغات جديدة، كأن تبدأ هذه المهلة الزمنية على سبيل المثال من تاريخ إتاحة الترجمة لا من تاريخ إصدار إخطار الرفض، إذا لم يتطابقا.

تبليغات المكاتب باللغات الجديدة

الشواغل التي أثيرت

51. أعرب عدد من مجموعات المستخدمين عن تخوفهم من تسبب إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي في تلقيهم تبليغات من مكاتب، ولا سيما إخطارات الرفض وبيانات منح الحماية، بلغات لا يستطيعون فهمها[19]. وأضيف أن فهم التبليغات الواردة من المكاتب لا يهم أصحاب التسجيلات فحسب، بل يهم أيضا الأطراف الثالثة التي تستخدم قواعد البيانات لأغراض البحث.

52. وذكر عدد من مجموعات المستخدمين أيضا أن من شأن تلقي تبليغات المكاتب بلغات جديدة أن يكبدهم تكاليف إضافية، إذ سيتعين عليهم الاستعانة بمترجم. وحتى لو أتاح المكتب الدولي ترجمة آلية غير رسمية لتلك التبليغات (انظر الفقرات من 56 إلى 58 أدناه)، فستلزمهم الاستعانة بمترجم للتحقق من الترجمات. وأضاف المستخدمون أن من شأن ذلك أن يحط من رونق نظام لاهاي، الذي يعتبر حاليا نظاما فعالا من حيث التكلفة لحماية التصاميم في بلدان ومناطق متعددة.

الفوائد التي ذكرت

53. على النقيض مما سبق، ذكر بعض الأطراف المتعاقدة أن من شأن إدخال لغات جديدة أن يعود على المستخدمين بفوائد في ذلك الصدد، حيث إنه سيكون من المفيد لأصحاب التسجيلات الحصول على تبليغات المكاتب، ولا سيما بيانات منح الحماية، بلغة الطرف المتعاقد، لأن ذلك يتيح للسلطات والمحاكم المحلية الاعتماد على التبليغات الرسمية التي تصدرها مكاتبها بلغتها، مما من شأنه أن يعزز القدرة على التنبؤ ويوفر على المستخدمين جانبا من التكاليف المتعلقة بإجراءات الإنفاذ.

اللغات التي تصدر بها المكاتب التبليغات

54. طرح بعض مجموعات المستخدمين أنه لا ينبغي أن يؤثر إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي في الالتزام الواقع على الأطراف المتعاقدة بمواصلة التبليغ بقراراتها بإحدى لغات نظام لاهاي الحالية. وكان الهدف من هذا الاقتراح التحوط من احتمال وقوع المكتب الدولي في أخطاء في الترجمة إلى اللغات الجديدة أو احتمال تفسير الأطراف المتعاقدة المعينة لنطاق الحماية على وجه غير صحيح.

55. وثمة خيار آخر نوقش وهو مطالبة المكاتب بترجمة تبليغاتها إلى لغة معينة، مثل الإنكليزية أو اللغة التي اختارها صاحب التسجيل لتلقي التبليغات من المكتب الدولي على سبيل المثال. ويمكن تطبيق ذلك على مكاتب الأطراف المتعاقدة كافة دون الاقتصار على المكاتب التي ستضاف لغتها باعتبارها لغة جديدة.

تولي المكتب الدولي ترجمة التبليغات

56. دارت مناقشات بشأن إمكانية ترجمة تبليغات المكاتب، مثل الإخطارات بالرفض المؤقت وبيانات منح الحماية، إلى لغة نظام لاهاي التي اختار صاحب التسجيل أن يتلقى بها التبليغات من المكتب الدولي.

57. ولا يترجم المكتب الدولي حاليا هذه التبليغات. ويمكن للمكتب الدولي إعداد نسخ غير رسمية مترجمة آليا من التبليغات باللغة التي يختارها صاحب التسجيل، بيد أن هذه الترجمة ستكون من مخرجات أداة WIPO Translate (بدون تدقيق لاحق). وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري أن تقدم المكاتب التبليغات إلى المكتب الدولي بنسق مقروء آليا، بالإضافة إلى نسق PDF، من خلال الوسائل الإلكترونية المتعارف عليها (انظر الفقرتين 69 و70 أدناه).

[18] انظر الفقرات من 56 إلى 58 من هذه الوثيقة.

[19] تجدر الإشارة إلى أن المكتب الدولي تلقى حتى الآن طلبات لإدخال اللغتين الصينية والروسية (انظر الوثيقة H/LD/WG/7/INF/2). ويتمتع كل من الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية وإدارة البراءات الروسية بصفة مكتب فحص على النحو المعرَّف في المادة 1("17") من وثيقة 1990.

58. ويمكن إرسال الترجمة الناتجة إلى صاحب التسجيل مع الإخطار الأصلي. ولا يفترض أن يؤدي هذا، بمجرد أتمتة هذه العملية، إلى أي تأخير خطير في معالجة المكتب الدولي لهذه التبليغات، ولا سيما إخطارات الرفض، ولا يؤثر سلبا بالتالي على زمن الرد عليها.

59. غير أن بعض المستخدمين أعربوا أثناء المشاورات في هذا الصدد عن تردد في الركون إلى ترجمات غير رسمية ناتجة عن استخدام أداة WIPO Translate. وتساءل مستخدمون آخرون عن الأثر القانوني لمثل هذه الترجمة. ومع مراعاة هذه النقطة، يمكن للفريق العامل أيضا أن ينظر في هذه الإمكانية بالمقارنة بالخيارات المقترحة في الفقرتين 54 و55 أعلاه.

الوثائق باللغة ذات الصلة لتسهيل الإنفاذ

60. أعرب عدد من مجموعات المستخدمين عن مخاوف تتعلق باحتمال عدم كفاية شهادات ومستخرجات التسجيل الدولي التي يصدرها المكتب الدولي لاتخاذ إجراءات إدارية أو قضائية لإنفاذ الحقوق المكتسبة بموجب نظام لاهاي في بعض الأطراف المتعاقدة.

61. ووفقا للمادة 14(2) من وثيقة 1999، يكون للتسجيلات الدولية التي لم يبلغ بشأنها أي إخطار بالرفض نفس الأثر الذي يترتب على منح الحماية بموجب القانون الساري. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب المادة 32(2) من اللائحة المشتركة، تعفى مستخرجات السجل الدولي من أي شرط توثيق أو تصديق أو أي شكل آخر من أشكال المصادقة لدى الأطراف المتعاقدة المعينة.

62. وقد يقال إنه إذا لم تكن المستخرجات من السجل الدولي كافية، يقع على الأطراف المتعاقدة إلزام بالفعل بتزويد أصحاب التسجيلات الدولية بأي وثائق مشروعة إضافية، بلغاتهم المحلية حيثما ينطبق ذلك، لإنفاذ حقوقهم في هذه الأنظمة القانونية، ومع ذلك يمكن أن يمثل هذا فرصة للفريق العامل للنظر في أي حل فعال للتعامل هذه المسألة.

63. وفي هذا الصدد، اقترح إقران إدخال لغات جديدة باشتراط موافاة صاحب التسجيل بوثائق كافية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر شهادة تسجيل محلية أو شهادة صادرة عن سلطة مختصة، إلى جانب بيان منح الحماية، دون مطالبة صاحب التسجيل بأي خطوات أو مدفوعات أخرى. وسيكون على الأطراف المتعاقدة أن تكفل قبول السلطات والمحاكم المحلية لتلك الوثائق في إجراءات الإنفاذ. وعلاوة على ذلك، يمكن تطبيق ذلك على الأطراف المتعاقدة كافة دون الاقتصار على تلك التي ستضاف لغتها باعتبارها لغة جديدة.

64. ولذلك، يمكن للفريق العامل النظر في مطالبة المكاتب بإصدار صكوك محلية، عند الاقتضاء، بلغتها في الوقت نفسه الذي تصدر فيه بيانات منح الحماية، أو بناء على طلب صاحب التسجيل، دون رسوم إضافية، حتى في إطار النظام ثلاثي اللغات الحالي، إذا كانت هذه الوثائق لازمة لإنفاذ حقوقهم أو تسهله.

65. وعلاوة على ذلك، تساءل بعض المستخدمين عن اشتراط السلطات والمحاكم المحلية، في حالة اختلاف اللغة المحلية عن تلك التي أودع بها الطلب الدولي، تدوين أي مادة نصية واردة في التسجيل الدولي باللغة المحلية كي تنظر فيها، أم أنها قد تكون قادرة على النظر في نسخة اللغة المدخلة في السجل الدولي باعتبارها لغة الطلب الدولي. وفي ضوء ذلك، يمكن للفريق العامل أيضا النظر في آلية ذات كفاءة لتسوية أي خلاف ترجمي قد ينشأ بين هاتين النسختين.

نسق موحد لتبليغات المكاتب

66. طرحت اقتراحات بتحقيق الاتساق في مضمون ونسق تبليغات المكاتب، ولا سيما إذا ما أريد إدخال لغات جديدة، حيث إن من شأن ذلك أن ييسر فهم هذه التبليغات، من قبيل إخطارات الرفض أو بيانات منح الحماية، بصرف النظر عن اللغة التي ترسل بها.

67. ويتيح المكتب الدولي استمارات نموذجية، بما في ذلك إخطارات الرفض وبيانات منح الحماية، مما يتاح للمكاتب استخدامه. ويمكن للفريق العامل أن يشجع مكاتب الأطراف المتعاقدة على استخدام هذه الاستمارات النموذجية في تبليغاتها.

68. وسيعد المكتب الدولي بيانات منح حماية موحدة باللغات جديدة إن أدخلت في نظام لاهاي.

نسق موحد مقروء آليا لتبليغات المكاتب

69. دارت أيضا مناقشات حول إمكانية إضفاء مزيد من التحسين على تقديم تبليغات المكاتب إذا ما اشترط على المكتب الدولي ترجمة تبليغات المكاتب. ويجدر بالفريق العامل أن يشجع جميع الأطراف المتعاقدة على تقديم التبليغات في نسق مقروء آليا، بالإضافة إلى نسق PDF. وسيتعين على المكتب الدولي أن يفتح مع جميع المكاتب قنوات مناسبة يمكن من خلالها تقديم التبليغات بنسق مقروء آليا.

70. ولتلقي جميع المعلومات ذات الصلة بنسق مقروء آليا مزايا عديدة، منها على سبيل المثال إمكانية التحقق من صحة المعلومات تلقائيا وبشكل شبه لحظي لتجنب إرسال تبليغات معيبة. ومن شأن ذلك القضاء على جل التأخيرات والأخطاء في إدخال البيانات، مما سيكون له أثر إيجابي في جودة ترجمة المكتب الدولي لهذه التبليغات وسرعتها.

أدوات الويبو وأدوات الترجمة الآلية العصبية

إتاحة أداة WIPO Translate في قاعدة البيانات العالمية للتصاميم

71. ذكر بعض مجموعات المستخدمين أنه سيكون من المفيد لو أتيح المزيد من المواد الإعلامية بمزيد من اللغات[20]. وفي هذا السياق، نوقشت مسألة توافر أدوات الترجمة الآلية العصبية لصالح المستخدمين.

72. فعلى سبيل المثال، أدمجت في قاعدة بيانات PATENTSCOPE أداة WIPO Translate، مما يسمح بترجمة لحظية للأجزاء المختلفة من وثائق البراءات، من قبيل المطالبات والأوصاف والوثائق ذات الصلة، مثل تقارير عمليات البحث الدولية، إلى 13 لغة مدعومة حاليا.

73. ويمكن للفريق العامل النظر في مدى الاستفادة المتوقعة لمستخدمي نظام لاهاي والأطراف الثالثة من استخدام أداة WIPO Translate، وأن يطلب من المكتب الدولي استكشاف احتمالات تضمينها في قواعد بياناته، مثل قاعدة البيانات العالمية للتصاميم، مما من شأنه أن يتيح للمستخدمين ترجمة المعلومات المتاحة في قاعدة البيانات تلك لحظيا، بما في ذلك تبليغات المكاتب (إذا كانت متاحة في نسق مقروء آليا)، إلى لغات مختلفة. وبصرف النظر عن إدخال لغات جديدة، يمكن أن تضفي هذه الميزة تحسينا على نظام لاهاي من أجل المستخدمين.

74. ويمكن للفريق العامل أيضا أن يناقش مدى الاستفادة المتوقعة من إدماج أداة WIPO Translate في مواد أخرى للسماح بالترجمة اللحظية إلى لغات مختلفة، ومن ذلك على سبيل المثال قاعدة بيانات أعضاء نظام لاهاي التي تضم جميع المعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة، وكذلك المواد الإرشادية التي يتيحها المكتب الدولي للمستخدمين حاليا وفي المستقبل.

تحسين أدوات الترجمة الآلية العصبية

75. ذكر بعض الأطراف المتعاقدة خلال المشاورات أن أدوات الترجمة الآلية العصبية تشهد تحسنا مطردا وأنه ينبغي إعادة استكشاف احتمالات اتخاذها وسيلة لخفض تكاليف الترجمة. ويمكن للفريق العامل أن يستكشف احتمالات تحسين أدوات الترجمة العصبية المتاحة، مثل أداة WIPO Translate.

76. وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن قاعدة البيانات العالمية للتصاميم تتضمن عددا من مجموعات التصاميم المقدمة من المكاتب الوطنية والإقليمية المشاركة[21]. ومع ذلك، فهي لا تحتوي على أي مجموعات بعدد من اللغات. ويمكن استخدام هذه المجموعات في تدريب أداة WIPO Translate على استخدام مصطلحات التصاميم. ويجدر بالفريق العامل أن يشجع الأطراف المتعاقدة على إرسال مجموعاتها الوطنية والإقليمية إلى المكتب الدولي لإدراجها في قاعدة البيانات هذه.

77. وبالإضافة إلى ذلك، تعيد بعض الأطراف المتعاقدة نشر التسجيلات الدولية على الموقع الإلكتروني للمكتب التي تعد له ترجمة. ويمكن النظر في إمكانية مشاركة هذه الترجمات مع المكتب الدولي من بين الخيارات.

78. *إن الفريق العامل مدعوٌ إلى النظر في محتويات هذه الوثيقة وتقديم مزيد من التعليمات إلى المكتب الدولي.*

[يلي ذلك المرفق]

[20] يمكن الاطلاع على موجز للمواد المتاحة على الموقع الإلكتروني بكل من اللغات المعنية في الوثيقة H/LD/WG/9/4، المرفق الأول.

[21] تتاح قائمة بالمكاتب المشاركة في: https://designdb.wipo.int/designdb/en/designdb-help.jsp#db.

إحصاءات عن المعايير المحتملة

1. جمع المكتب الدولي بعض المعلومات الإحصائية ذات الصلة بشأن عدد من المعايير[1]. وهذه المعلومات مرتبة حسب اللغة، وتشمل لغات نظام لاهاي الحالية وهي الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. وقد أدرجت اللغات الحالية لنظام لاهاي في الجدول لأنها قد تفيد في تصور متعلقات اللغات الجديدة المحتملة.

عدد التصاميم الواردة في طلبات لاهاي

2. أورد لهذا المعيار جدولان يعرض أولهما الأرقام المتعلقة بفترة السنوات الخمس الممتدة من عام 2018 إلى عام 2022، فيما يعرض الثاني أرقام الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 [2].

3. ويبين هذان الجدولان عدد التصاميم الواردة في الطلبات الدولية التي أودعها مودعون من الأطراف المتعاقدة حسب اللغة المستخدمة في النظام القانوني الذي يتبعه المودع. وبالنسبة للنظم القانونية التي تستخدم فيها أكثر من لغة، وزعت الأرقام بما يتناسب مع النسبة المئوية للسكان المتحدثين بكل لغة. ويوضح الجدول أدناه أعلى عشرين لغة، مرتبة من الأعلى إلى الأدنى.

4. ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار اللغة التي يتحدث بها المستخدمون الحاليون لنظام لاهاي، أي المودعون الذين كانوا أكثر التماسا لحماية تصميماتهم باستخدام نظام لاهاي. ومن شأن إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي وفقا لهذا المعيار أن ييسر إيداع الطلبات الدولية على هؤلاء المستخدمين، لأنه سيمكنهم من إيداع الطلبات الدولية بلغتهم الخاصة. وبالنظر إلى نشاط إيداع التصاميم من نظم قانونية تحتل لغاتها مراتب عالية في الجدول، يفهم أن من شأن إدخال هذه اللغات أن يشجع على المزيد من الإيداعات من هذه النظم القانونية للمستخدمين الذين لا يستخدمون نظام لاهاي بسبب حاجز اللغة.

---

[1] اقترح خلال المشاورات أن تعكس الإحصاءات لغات أكثر من العشر الأولى. وبالتالي، تعكس الإحصاءات الواردة في المرفق بهذه الوثيقة اللغات العشرين الأولى بالنسبة إلى كل معيار، حيثما أمكن ذلك. ويتضمن المرفق أيضا إحصاءات عن حصة السوق لنظام لاهاي، وذلك لغرض المواءمة بين المعايير المعروضة في المرفق والمعايير المقدمة إلى الفريق العامل لنظام مدريد (انظر الوثيقة MM/LD/WG/21/7). وتستند إحصاءات الإيداعات والتعيينات إلى فترة السنوات الخمس الأخيرة، وكذلك إلى الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، مما يعطي لمحة عامة عن الاتجاه في الأمد الأطول، فضلا عن تحديث لما يتعلق بالوضع قريب العهد.

[2] في هذا الصدد، يلاحظ أن حالات الانضمام إلى نظام لاهاي الجديدة التالية وقعت خلال فترة السنوات الخمس من 2018 إلى 2022: انضمت كندا في 5 نوفمبر 2018، وانضمت الصين في 5 مايو 2022، وانضمت إسرائيل في 3 يناير 2020، وانضمت جامايكا في 10 فبراير 2022، وانضمت موريشيوس في 6 مايو 2023، وانضمت المكسيك في 6 يونيو 2020، وانضم الاتحاد الروسي في 28 فبراير 2018، وانضمت ساموا في 2 يناير 2020، وانضمت سان مارينو في 26 يناير 2019، وانضمت المملكة المتحدة في 13 يونيو 2018، وانضمت فييت نام في 30 ديسمبر 2019.

الجدول 1: عدد التصاميم الواردة في طلبات لاهاي (2018- 2022)

الرتبة	اللغة	عدد التصاميم في طلبات لاهاي
1	الألمانية	29,260
2	**الإنكليزية**	14,615
3	**الفرنسية**	11,326
4	الإيطالية	10,019
5	الكورية	8,714
6	الهولندية	6,473
7	اليابانية	5,201
8	الصينية	4,993
9	التركية	2,497
10	اليونانية	2,204
11	السويدية	1,970
12	الدانماركية	1,732
13	**الإسبانية**	1,385
14	البولندية	947
15	النرويجية	777
16	التشيكية	666
17	الروسية	646
18	المالطية	603
19	العبرية	446
20	الأوكرانية	421

الجدول 2: عدد التصاميم الواردة في طلبات لاهاي (الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023)

الرتبة	اللغة	عدد التصاميم في طلبات لاهاي
1	الألمانية	4,747
2	**الإنكليزية**	2,973
3	الصينية	2,754
4	**الفرنسية**	1,858
5	الإيطالية	1,425
6	الكورية	983
7	اليابانية	731
8	الهولندية	622
9	التركية	485
10	اليونانية	357
11	الدانماركية	316
12	البولندية	233
13	المالطية	215
14	السويدية	197
15	**الإسبانية**	175
16	النرويجية	166
17	الفنلندية	130
18	التشيكية	78
19	الأوكرانية	76
20	العبرية	76

عدد التصاميم الواردة في تعيينات في طلبات لاهاي

5. أورد لهذا المعيار جدولان يعرض أولهما الأرقام المتعلقة بفترة السنوات الخمس الممتدة من عام 2018 إلى عام 2022، فيما يعرض الثاني أرقام الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023.[3]

6. ويبين هذان الجدولان عدد التصاميم الواردة في تعيينات حسب لغة النشر في الأطراف المتعاقدة المعينة. وبالنسبة للأطراف المتعاقدة التي تنشر باللغة التي تتلقى بها التبليغات من المكتب الدولي وبلغات أخرى، لم تعتبر إلا لغة التبليغات. ويوضح الجدول أدناه أعلى عشرين لغة، مرتبة من الأعلى إلى الأدنى.

7. ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار اللغة التي تستخدمها مكاتب الأطراف المتعاقدة المعينة في معالجة طلبات التصاميم ونشرها. ومن شأن إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي وفقا لهذا المعيار أن يسهل معالجة تلك المكاتب للتسجيلات الدولية عن طريق تمكينها من ذلك بلغاتها. وستتمكن المكاتب المعينة من معالجة التسجيلات الدولية دون ترجمة وإصدار التبليغات بلغاتها.

8. وعلاوة على ذلك، من شأن هذا أن يفيد أصحاب التسجيلات الدولية بالحد من عدم التيقن فيما يتعلق بنطاق التسجيل الدولي باللغات المستخدمة في الأطراف المتعاقدة المعينة. ويمكن أن يستفيد أصحاب التسجيلات أيضا من تلقي بيانات منح الحماية باللغات التي يمكن أن تحقق مزيدا من التيقن في إجراءات الإنفاذ اللاحقة، رهنا بتدابير من شأنها أن تقلل إلى أدنى حد من القصور الناتج عن تلقي تبليغات المكاتب بتلك اللغة فقط (أي الترجمة من جانب المكتب الدولي أو إصدار التبليغات باللغة الإنكليزية أيضا).

الجدول 3: عدد التصاميم الواردة في تعيينات لاهاي (2018- 2022)

الرتبة	اللغة	عدد التصاميم في تعيينات لاهاي
1	**الإنكليزية**	170,087
2	الألمانية	50,655
3	التركية	26,230
4	**الفرنسية**	20,469
5	النرويجية	16,177
6	اليابانية	15,062
7	الكورية	14,543
8	الروسية	13,788
9	الأوكرانية	10,885
10	العربية	6,829
11	**الإسبانية**	4,887
12	الصربية	4,204
13	المونتينيغرية	3,584
14	البوسنية	3,241
15	المقدونية	3,053
16	الأذربيجانية	2,681
17	الكرواتية	2,667
18	المولدوفية	2,526
19	الصينية	2,447
20	العبرية	2,419

[3] انظر الحاشية 2 أعلاه.

الجدول 4: عدد التصاميم الواردة في تعيينات لاهاي (الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023)

الرتبة	اللغة	عدد التصاميم في تعيينات لاهاي
1	**الإنكليزية**	36,034
2	الألمانية	7,133
3	الصينية	3,790
4	التركية	3,486
5	اليابانية	3,105
6	الكورية	2,731
7	النرويجية	2,712
8	**الفرنسية**	2,680
9	الروسية	2,078
10	الأوكرانية	1,448
11	**الإسبانية**	1,343
12	العربية	948
13	العبرية	803
14	الفييت نامية	700
15	الصربية	588
16	البوسنية	511
17	المونتينيغرية	509
18	الألبانية	410
19	المقدونية	398
20	المولدوفية	380

عدد التصاميم الواردة في طلبات مباشرة مودعة في الخارج

9. يبين هذا الجدول عدد التصاميم الواردة في طلبات مباشرة مودعة في الخارج حسب اللغة المستخدمة في النظام القانوني الذي يتبعه المودع خلال فترة السنوات الخمس من عام 2018 إلى 2022. وبالنسبة للنظم القانونية التي تستخدم فيها أكثر من لغة، وزعت الأرقام بما يتناسب مع النسبة المئوية للسكان المتحدثين بكل لغة. ويوضح الجدول أدناه أعلى عشرين لغة، مرتبة من الأعلى إلى الأدنى.

10. ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار نشاط الإيداع المباشر لغير المقيمين، حسب لغة المودع، أي أن هذا المعيار يأخذ في الاعتبار عدد التصاميم التي التمس مودعوها الحماية لها في الخارج عن طريق إيداع الطلبات مباشرة لدى مكتب في نظام قانوني أجنبي بدلا من استخدام نظام لاهاي.

11. ومن شأن إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي وفقا لهذا المعيار أن يركز على المستخدمين الذين يلتمسون الحماية في الخارج، ولكنهم لا يستخدمون نظام لاهاي لذلك. ويلاحظ أنه يتعين على هؤلاء المستخدمين في كثير من الحالات إعداد ترجمات وتعيين ممثل محلي إذا أودعوا الطلبات مباشرة لدى مكاتب وطنية أو إقليمية أجنبية. وقد يؤدي إدخال هذه اللغات في نظام لاهاي إلى زيادة سهولة التعامل مع نظام لاهاي وجاذبيته بالنسبة لهؤلاء المودعين، مقارنة بالإيداع المباشر إذا تمكنوا من إيداع الطلبات الدولية بلغتهم.

الجدول 5: عدد التصاميم الواردة في الطلبات المباشرة المودعة في الخارج (2018- 2022)

الرتبة	اللغة	عدد التصاميم في إيداعات مباشرة في الخارج[4]
1	الصينية	198,578
2	**الإنكليزية**	192,935
3	الألمانية	124,514
4	الإيطالية	76,411
5	**الفرنسية**	62,923
6	اليابانية	50,392
7	الكورية	31,580
8	الهولندية	31,436
9	البولندية	26,354
10	**الإسبانية**	20,775
11	الدانماركية	12,696
12	الفنلندية	6,337
13	العبرية	4,015
14	البلغارية	3,152
15	الرومانية	2,193
16	الروسية	1,919
17	النرويجية	1,735
18	التركية	1,567
19	الإستونية	1,162
20	اليونانية	1,135

الإيداعات في الخارج وحصة السوق لنظام لاهاي

12. يبين هذا الجدول العدد الإجمالي للتصاميم الواردة في الطلبات المودعة في الخارج خلال فترة السنوات الخمس الممتدة من عام 2018 إلى عام 2022، أي المودعين الذين يلتمسون الحماية للتصاميم خارج أوطانهم، إما عن طريق إيداع الطلبات مباشرة لدى مكتب تابع لنظام قانوني أجنبي أو عن طريق إيداع طلب لاهاي (العمود المعنون "مجموع التصاميم في الإيداعات في الخارج (لاهاي ومباشر)").

13. وقد روعيت في تقدير الإيداعات في الخارج اللغة المستخدمة في إطار النظام القانوني الذي يتبعه المودع. وبالنسبة للنظم القانونية التي تستخدم فيها أكثر من لغة، وزعت الطلبات بما يتناسب مع النسبة المئوية للسكان المتحدثين بكل لغة.

14. وبالإضافة إلى ذلك، يبين الجدول حصة السوق لنظام لاهاي بالنسبة إلى جميع الإيداعات في الخارج (العمود المعنون "حصة سوق لاهاي (نسبة مئوية)"). وتبين حصة السوق النسبة المئوية للمودعين الذين يختارون استخدام نظام لاهاي بدلا من إيداع طلبات مباشرة لدى مكتب أجنبي. فعلى سبيل المثال، استخدم نحو 22 في المائة من جميع المودعين التابعين لنظم قانونية تتحدث فيها اللغة الإنكليزية نظام لاهاي لحماية تصاميمهم في الخارج، في حين أودع نحو 78 في المائة طلبات تصاميم مباشرة لدى مكاتب في نظم قانونية أجنبية.

15. ويركز هذا المعيار على سلوك الإيداع لدى المودعين الذين يلتمسون الحماية في الخارج. ويمكن أن يؤدي إدخال اللغات التي تظهر حصة سوق عالية إلى التركيز على المستخدمين الذين يلتمسون الحماية في الخارج باستخدام نظام لاهاي. ومن شأن إدخال لغات تعكس حصة سوق منخفضة أن يؤدي إلى التركيز على المستخدمين الذين يلتمسون الحماية في الخارج ولكنهم لا يستخدمون نظام لاهاي لذلك.

[4] يبين هذا الجدول أعداد التصاميم الواردة في الطلبات المباشرة المودعة في الخارج (باستثناء التصاميم الواردة في تعيينات لاهاي لهذه المكاتب)، حسبما أفادت به المكاتب التي تتلقى هذه الطلبات.

الجدول 6: مجموع عدد التصاميم الواردة في الإيداعات في الخارج (لاهاي والإيداعات المباشرة) وحصة السوق لنظام لاهاي (2018-2022)

الرتبة	اللغة	التصاميم في طلبات لاهاي[5]	مجموع التصاميم في الإيداعات في الخارج (لاهاي ومباشر)[6]	حصة سوق لاهاي (نسبة مئوية)[7]
1	**الإنكليزية**	52,971	242,520	21.8
2	الألمانية	122,538	239,764	51.1
3	الصينية	17,770	216,167	8.2
4	**الفرنسية**	61,088	119,696	51
5	الإيطالية	44,954	119,461	37.6
6	اليابانية	13,776	63,613	21.7
7	الهولندية	17,224	48,639	35.4
8	الكورية	16,046	47,235	34
9	البولندية	3,284	29,616	11.1
10	**الإسبانية**	6,555	27,298	24
11	الدانماركية	6,254	18,941	33
12	التركية	8,755	9,836	89
13	الفنلندية	977	7,312	13.4
14	العبرية	2,280	6,086	37.5
15	الروسية	3,029	4,760	63.6
16	النرويجية	2,901	4,248	68.3
17	البلغارية	1,093	4,237	25.8
18	اليونانية	2,739	3,871	70.8
19	الرومانية	396	2,552	15.5
20	الكرواتية	1,891	2,373	79.7

عدد المتحدثين الأصليين

16. يبين هذا الجدول العدد الإجمالي للمتحدثين الأصليين للغة في جميع أنحاء العالم.

17. ومن شأن إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي وفقا لهذا المعيار أن يركز على عدد المستخدمين المحتمل إيداعهم طلبات دولية بتلك اللغة إذا ما أدخلت في نظام لاهاي.

[5] يبين هذا العمود عدد التصاميم الواردة في طلبات لاهاي لجميع التعيينات، على النحو الوارد في نظام لاهاي.

[6] يبين هذا العمود العدد الإجمالي للتصاميم الواردة في الطلبات المودعة من غير المقيمين، على نحو ما أفادت به المكاتب التي تتلقى هذه الطلبات.

[7] يبين هذا العمود النسبة المئوية للأرقام الواردة في العمود "التصاميم في طلبات لاهاي" بالنسبة إلى الرقم الوارد في العمود "مجموع التصاميم في الإيداعات في الخارج (لاهاي ومباشر)".

الجدول 7: مجموع عدد المتحدثين الأصليين لكل لغة

الرتبة	اللغة	عدد المتحدثين الأصليين (بالملايين)[8]
1	الصينية	1,350
2	**الإنكليزية**	604
3	الهندي	586
4	**الإسبانية**	457
5	العربية	375
6	البنغالية	284
7	البرتغالية	230
8	الروسية	155
9	البنجابية	154
10	اليابانية	125
11	الجاوية	109
12	التيلوغوية	103
13	الماراثية	100
14	**الفرنسية**	98
15	الألمانية	97
16	الأردية	91
17	التاميلية	90
18	الفييت نامية	87
19	الكورية	81
20	التركية	78

عدد الدول التي تستخدم تلك اللغة الرسمية

18. يوضح هذا الجدول عدد الدول التي تستخدم تلك اللغة الرسمية.

19. ومن شأن إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي وفقا لهذا المعيار أن يركز على عدد المكاتب التي يجوز لها إصدار تبليغات بتلك اللغة إذا كانت عضوا في نظام لاهاي وأضيفت اللغة، بالإضافة إلى العدد المحتمل للمستخدمين الذين قد يودعون طلبات دولية بتلك اللغة إذا كانت بلادهم عضوا في نظام لاهاي.

[8] انظر WorldData، متاح في: www.worlddata.info. ويجمع هذا المصدر أنواع مختلفة من اللغات (اللهجات) معا. فعلى سبيل المثال، تصنف تنويعات كل من اللغتين العربية والصينية معا. وتعتمد هذه الصيغة، المشار إليها في الوثيقة H/LD/WG/10/5، المرفق الأول، تعريفا أكثر تقييدا للغة.

الجدول 8: مجموع عدد الدول التي تستخدم تلك اللغة الرسمية

الرتبة	اللغة الرسمية	عدد الدول التي تستخدمها [9]
1	**الإنكليزية**	58
2	**الفرنسية**	28
3	العربية	23
4	**الإسبانية**	20
5	البرتغالية	9
6	الألمانية	6
7	الإيطالية	4
7	الملايو	4
7	الروسية	4
7	الصربوكرواتية	4
7	السواحيلية	4
12	الهولندية	3
12	الصومالية	3
12	السوتو	3
12	الفارسية	3
12	التاميلية	3
17	الصينية	2
17	اليونانية	2
17	الكورية	2
17	الرومانية	2
17	السويدية	2
17	التركية	2

اللغات الرسمية للأمم المتحدة

20. يظهر هذا المعيار اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وتستخدم اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في اجتماعات الأمم المتحدة. وتنشر وثائق الاجتماعات الرسمية بتلك اللغات، ويجوز للوفود التحدث بأي لغة من تلك اللغات.

الجدول 9: اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة

لغات الأمم المتحدة
الإسبانية والإنكليزية والصينية والعربية والفرنسية

[نهاية المرفق والوثيقة]

[9] انظر Wikipedia، متاحة في: www.wikipedia.org، وذلك جنبا إلى جنب مع كتاب World Factbook، المتاح في: www.cia.gov/the-world-factbook.